المقدمة

من المعلوم أنّ الانشاءات والأَبنية ذات صلة بحياة الإنسان منذ أن خُلِقت البشرية على سطح الأرض , وذلك بإنشاء المنازل للسكن او للعمل ومع تطور الكائن البشري تطورت معه إقامة المنشآت أو المشيدات لتحقيق الرفاهية في الحياة , وتغيَّرت أساليب تلك المشيدات وموادها مع تغيير طبيعة سكن أو عمل الإنسان , فبدأ يشيّد البناء بمفرده , ومن ثم مع عائلته أو إستخدم العتلات , ومن ثَّم تطور البناء بمساعدة الآخرين لإنشاء التجمعات السكنية , وتحوّل العمل الفردي إلى أصحاب المهن المختصة في البناء واستخدام مواد تنوعت جودتها فصار لا يميز بين الاصناف الجيدة والاصناف الرديئة , فكان لابد أن تكون هناك أساليب لتميّيز الجيد من الرديء, وتطورت الأساليب من تقدير أصحاب المهن إلى تقدير الأوزان , والمقاييس , ومن ثمّ تطورت تلك الأساليب إلى تجارب كيميائية التي ألزمت وجود معامل أو مختبرات تحدد مواصفات تلك المواد والتمييز بينها , وأصبح لتلك المختبرات مسؤولية جزائية , فضلاً عن المسؤولية المدنية لها عن الأعمال التي تقوم بها , إلاّ إنّ المسؤولية الجزائية غير واضحة المعالم , بسبب حداثة شمول الأعمال المدنية بالمسؤولية الجزائية عامة ومسؤولية المختبرات المسؤولية الجزائية بوجه خاص.

أولاً : أهمية البحث

لاحظنا أنّ عدد من الدراسات تطرَّقت الى المسؤولية الجزائية لمشيدي الإنشاءات والأبنية من مقاولين ومهندسين سواء المعماريين منهم او المهندسين المشيدين للبناء , إلا إنّ هذه الدراسات لم تعطِ أهمية لدور عملية فحص المواد , ومدى تدخلها في عملية البناء وإنّ أهمية البحث تكمن ايضاً , في إنّ أعمال مختبرات الفحص الانشائية , قد ينجم عنها جرائم جنائية , فلابد من إبراز تلك الجرائم وأنواعها والعقوبات الرادعة لها , إذ إنّ بعض مشاريع البناء والإنشاءات بالرغم من دقة التصميم والاشراف على التنفيذ الا انها اصبحت حطاماً لعدم الدقة في الفحص سواء نتيجة فعل ايجابي او فعل سلبي ادى الى جعل الانشاءات غير ذات جدوى سواء من ناحية قدرة المادة المستعملة في البناء والانشاءات على تحمل الضغط , او قدرة المواد على مقاومة الظروف المناخية ولعل امتداد الخط الزلزالي في العراق وما ينشأ عنه من مخاطر يحتاج الى بحث مسؤولية مختبرات الفحص الانشائية من الناحية الجزائية ان هذه الدراسة تعد مكملة للدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية للمتدخلين في

البناء الا ان اغلبها لم تحدد هذه الدراسات نطاق مسؤولية فاحصي المواد ومدى تدخلهم في عملية البناء والانشاءات.

ثانياً : مشكلة البحث

خلال بحثنا اثيرت عدد من الفرضيات حول مسؤولية العاملين في مختبرات الفحص الانشائية من الناحية الجزائية وهذه التساؤلات سنحاول الاجابة عنها في بحثنا والتي تتمحور بالآتي :

1. ما التنظيم القانوني لاعمال مختبرات الفحص الانشائية في التشريع العراقي وغيره.

2. هل تتحقق المسؤولية الجزائية عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية وما هو نطاق تلك المسؤولية.

3. ما هي الاجراءات الجزائية المتبعة عند تحقق المسؤولية الجزائية لاعمال مختبرات الفحص الانشائية وما هي اهم الآثار العقابية.

4. كيفية التحري واثبات الواقعة الجرمية لمختبرات الفحص الانشائية يعد اعمالها مسائل فنية دقيقة.

وسنحاول الاجابة من خلال البحث عن هذه التساؤلات المذكورة وغيرها.

ثالثاً : الدراسات السابقة

على الرغم من ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع لا سيما في العراق فضلاً عن باقي البلدان العربية لم يعثر الباحث على دراسات سابقة في هذا الموضوع في العراق ولا في الوطن العربي بالرغم من بذل جهود مضنية في البحث عن المصادر الا ان هناك جملة من المصادر القريبة من موضوع البحث فهناك دراسات حول المسؤولية الجزائية للمهندس والمقاول عن عدم مراعاة الاصول الفنية للدكتورة هدى حامد قشقوش والتي تطرقت فيها الى الغش في المواد المستخدمة في البناء والانشاءات وكذلك هناك دراسة للدكتور محمد عبدالعظيم عبدالوهاب علي حول مسؤولية المهندس المعماري والمقاول الجنائية عن اعمال البناء وكذلك بحث للدكتور عبدالناصر عبدالعزيز علي السن في المسؤولية الجنائية للقائمين بأعمال البناء.

رابعاً : منهج البحث ونطاقه

اعتمدنا في بحثنا على منهج البحث التحليلي المقارن من خلال تفسير بعض النصوص القانونية واستنباط بعض النتائج والحلول ومقارنة مع بعض التشريعات في الدول العربية كمصر والامارات العربية وسبب اختيار مصر لأنها تعد العمق القانوني في الوطن العربي وسبب اختيار الامارات العربية لأنها تعد الصرح العمراني المميز في المنطقة ومن القوانين القانون الفرنسي , لغرض الوصول الى حلول للتساؤلات المطروحة , وتركز البحث على عمل المختبرات التي تقوم بأعمال الفحص للمواد الانشائية الداخلة في عملية البناء والتشييد.

خامساً : هيكلية البحث

تقتضي دراسة موضوع المسؤولية الجزائية الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية تقسيمه الى تمهيد وثلاثة فصول وعلى النحو الآتي :

التمهيد : يخصص للتعريف بمختبرات الفحص من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية وكذلك تبويب مختبرات الفحص الانشائية الى انواع.

وفي الفصل الاول : نخصص للتنظيم القانوني لاعمال مختبرات الفحص الانشائية حيث سنتناول في المبحث الاول التنظيم القانوني لتلك المختبرات سواء تأصيل التنظيم القانوني تاريخياً او تشريعياً في العراق او في بعض الدول العربية او الاجنبية اما في المبحث الثاني نتناول الطبيعة القانونية لاعمال مختبرات الفحص الانشائية بصفتها الاستشارية او بصفتها مقاول او خبير او محكم.

وفي الفصل الثاني سيكون مخصصاً للجرائم الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية حيث سنتناول في المبحث الاول الجرائم العمدية لتلك المختبرات سواء جرائم ايجابية او جرائم امتناع وفي المبحث الثاني سنتناول الجرائم غير العمدية.

اما في الفصل الثالث : نخصص للاحكام الاجرائية والعقابية للمسؤولية الجزائية لمختبرات الفحص الانشائية وسنتناول في المبحث الاول الاحكام الاجرائية لتلك المسؤولية سواء التحري او التحقيق وفي المبحث الثاني سنتناول الاحكام العقابية سواء العقوبات او التدابير الاحترازية.